

Distr.: General  
23 February 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والسبعون  
البند 151 من جدول الأعمال  
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات  
الأمم المتحدة لحفظ السلام

## الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024

### تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

#### موجز

يتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها وتوصياتها بشأن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وما زالت ملاحظات اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها بشأن ميزانية حساب الدعم للمكتب تسترشد بالمخاطر الحالية والناشئة التي تواجهها المنظمة. وتدرك اللجنة أيضا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يخضع لسلسلة من التقييمات الخارجية للجودة، ستتوج باستعراض كلي للمكتب. وسوف تسترشد اللجنة في موقفها بشأن كفاية موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أمور من ضمنها نتائج تلك الاستعراضات.



## أولاً - مقدمة

1 - تقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في هذا التقرير تعليقاتها ومشورتها وتوصياتها إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بشأن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. ويُقدّم التقرير وفقاً للفقرتين 2 (ج) و (د) من اختصاصات اللجنة (قرار الجمعية العامة 275/61، المرفق).

2 - واللجنة مسؤولة عن فحص خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، آخذة في الحسبان خطط عمل هيئات الرقابة الأخرى، وعن إبداء المشورة إلى الجمعية العامة في هذا الشأن؛ واستعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع مراعاة خطة عمله؛ وتقديم توصيات إلى الجمعية عن طريق اللجنة الاستشارية. وقد استعرضت اللجنة عملية التخطيط لعمل المكتب والميزانية المقترحة له في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، في دورتيها الستين والحادية والستين المعقودتين في الفترة من 6 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفي الفترة من 15 إلى 17 شباط/فبراير 2023.

3 - وتعرب اللجنة عن تقديرها لجهود مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في تزويد اللجنة بالوثائق ذات الصلة كي تنظر فيها. وقد وافى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً اللجنة بمعلومات تكميلية رداً على أسئلة شتى وجهتها اللجنة.

## ثانياً - معلومات أساسية

4 - ترد في الجدول أدناه الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة 2024/2023 مقارنة بالفترة 2023/2022.

## الموارد المالية

(بالآلاف من دولارات الولايات المتحدة)

الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة		الموارد المالية		الفرق		الفرق		الفرق	
				الميزانية		المعتمدة		مقابل	
				2023/2022		2024/2023		2023/2022	
				النسبة		النسبة		النسبة	
				المئوية من		المقترح		المعتمدة	
				مجموع		2024/2023		2023/2022	
				الميزانية		2024/2023		2023/2022	
شعبة المراجعة الداخلية للحسابات	-	-	76	76	52,7	(4,6)	(808,50)	16 906,80	17 715,30
شعبة التفتيش والتقييم	-	-	11	11	7,8	1,1	26,80	2 493,40	2 466,60
شعبة التحقيقات	-	-	61	61	37,3	(4,6)	(579,90)	11 988,00	12 567,90
المكتب التنفيذي	-	-	4	4	2,3	1,0	6,90	723,30	716,4
<b>المجموع</b>	-	-	<b>152</b>	<b>152</b>	<b>100</b>	<b>(4,0)</b>	<b>(1 354,70)</b>	<b>32 111,50</b>	<b>33 466,20</b>

ملاحظة: أرقام الميزانية قَدِّمها مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية التابع لشعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية.

5 - وعلى النحو المبين في الجدول أعلاه، تُقدَّر الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 بمبلغ إجمالي قدره 32 111 500 دولار، وهو ما يمثل نقصانا بمبلغ إجمالي قدره 1 354 700 دولار، أو بنسبة 4,0 في المائة، عن الميزانية المعتمدة للسنة السابقة، والتي بلغ مقدارها الإجمالي 33 466 200 دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن النقصان هو في الأساس نتيجة لتسويات في معدل الشواغر (استُخدمت معدلات أعلى)، تقابلها جزئياً زيادة في تسوية مقر العمل. وأفادت الإدارة بأنه تقرر، استجابة لطلب الهيئات التشريعية زيادة الدقة في معدلات الشغور، تطبيق سياسة شاملة تتعلق بمعدل الشواغر، باستخدام معدلات أكثر واقعية على أساس متوسط معدل الشواغر في فترة 12 شهراً الحالية، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، أو معدل الشواغر الفعلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، حسب الكيان، وعلى أساس استثنائي، وأيضاً مع مراعاة عمليات الاستقدام المتوقعة لشهر كانون الثاني/يناير 2023.

6 - وتسلم اللجنة بأنه من الأنسب أن يكون النظر في مقترحات ميزانية المكتب، فيما يتعلق بالمستوى المحدد لرتب وظائف المكتب وطلبات الموارد غير المتصلة بالوظائف، ضمن اختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولذلك ستركز اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في استعراضها وتعليقاتها ومشورتها على نطاق اختصاصاتها فيما يتصل بالتخطيط لعمل المكتب وعملية وضع ميزانيته. وستقوم اللجنة، وفقاً لاختصاصاتها، بتقديم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وستتخذ الترتيبات اللازمة للتفاعل مع اللجنة الاستشارية لمناقشة محتوى التقرير.

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأن مختلف التقييمات الخارجية التي شرع فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بلغت مراحل مختلفة من الإنجاز. فقد أنجز التقييم المتعلق بشعبة التحقيقات، بينما سيتم هذا العام والعام المقبل إنجاز التقييم المتعلق بشعبة المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم المتعلق بشعبة التفتيش والتقييم. وأبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة كذلك بأن المكتب بصدد تقييم أثر التوصيات المنبثقة عن التقييمات الخارجية لشعبة التحقيقات، وأنه لا تغيير، في الوقت الراهن، في الاحتياجات من الموارد إلى أن حين الانتهاء من هذا الاستعراض.

## ثالثاً - تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

### ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

8 - قدّمت اللجنة، في تقاريرها السابقة، عدداً من التوصيات المتعلقة بعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوجه عام، وبالتخطيط لعمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وعملية وضع الميزانية لديها بوجه خاص. وتلاحظ اللجنة أن المكتب يواصل بذل جهد لتنفيذ معظم هذه التوصيات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تواصل استخدام تقييم المخاطر المتبقية كأساسٍ لخطة عملها. ولا تزال شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، التي تبلغ ميزانيتها 52,9 في المائة من إجمالي الميزانية المعتمدة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم، هي أكبر الشعب الثلاث الممولة من ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم.

### تنفيذ خطة العمل

9 - فيما يتعلق بشعبة المراجعة الداخلية للحسابات للفترة 2021/2022، أُبلغت اللجنة بأن 46 مهمة (71 في المائة من عدد المهام في الخطة الأصلية؛ و 84 في المائة من عدد المهام في الخطة المعدلة حسب الوظائف الشاغرة) تم إنجازها في الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وبعبارة أخرى، تم التخطيط لـ 65 مهمة على أساس افتراض شغل الوظائف بالكامل؛ ومع بلوغ معدل الشغور 15 في المائة، انخفض العدد المعدل للمهام إلى 55 مهمة، تم إنجاز 46 منها.

10 - وأبلغت اللجنة أنه خلال السنة المالية الحالية 2022/2023، من المتوقع الانتهاء من 38 مهمة من أصل 64 مهمة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك أن الشعبة في طريقها لإنجاز جميع المهام البالغ عددها 64 مهمة بحلول الموعد المستهدف، وهو 30 حزيران/يونيه 2023.

11 - تلاحظ اللجنة تأثير ارتفاع معدل الشواغر على تنفيذ عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات للسنة المالية 2021/2022. وفي حين أنه من المتوقع، وفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن يكون تنفيذ خطة العمل للفترة 2022/2023 في طريقه إلى الاكتمال مع تحقيق معدل إنجاز بنسبة 100 في المائة، فإن اللجنة لا تزال تشعر بالقلق من أن معدل الشغور المرتفع باستمرار في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات يمكن أن يؤثر على ذلك الهدف. وتكرر اللجنة توصيتها بأن يعالج مكتب خدمات الرقابة الداخلية التحديات المتعلقة بالشواغر كي يتمكن من الوفاء بولايته. وستواصل اللجنة متابعة هذه المسألة في الدورات المقبلة.

### خطة العمل القائمة على تقييم المخاطر

12 - أوصت اللجنة، في الفقرة 26 من تقريرها (A/64/652)، بأن تعتمد شعبة المراجعة الداخلية للحسابات خطط عمل أقوى لمراجعة الحسابات تركز على المخاطر المتبقية. وأبلغت اللجنة بأن خطة العمل للفترة 2023/2024 لا تزال تستند إلى الفئات الرفيعة المستوى للإدارة المركزية للموارد الواردة في سجل المخاطر التابع للأمانة العامة. وكجزء من عملية التخطيط القائم على المخاطر لعام 2023، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات أعادت التحقق من استراتيجيتها للضمانات من خلال تقييمات وتحليل المخاطر على مستوى الأمانة العامة والكيانات. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا تزال استراتيجية الضمان تستند إلى أفق مدته خمس سنوات، يغطي المخاطر المتوسطة كل خمس سنوات والمخاطر العالية كل ثلاث سنوات. ومع مراعاة المهام المنجزة خلال السنتين السابقتين، أشارت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات إلى أنها تحدد المهام على مدى السنوات الثلاث المقبلة لضمان تنفيذ استراتيجية الضمان المذكورة أعلاه. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه، استجابة للتوصيات السابقة للجنة، تتضمن خطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2023 ما قدره 84 مهمة تغطي مخاطر الغش والفساد، بما في ذلك عمليات مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمشتريات وسلسلة الإمداد.

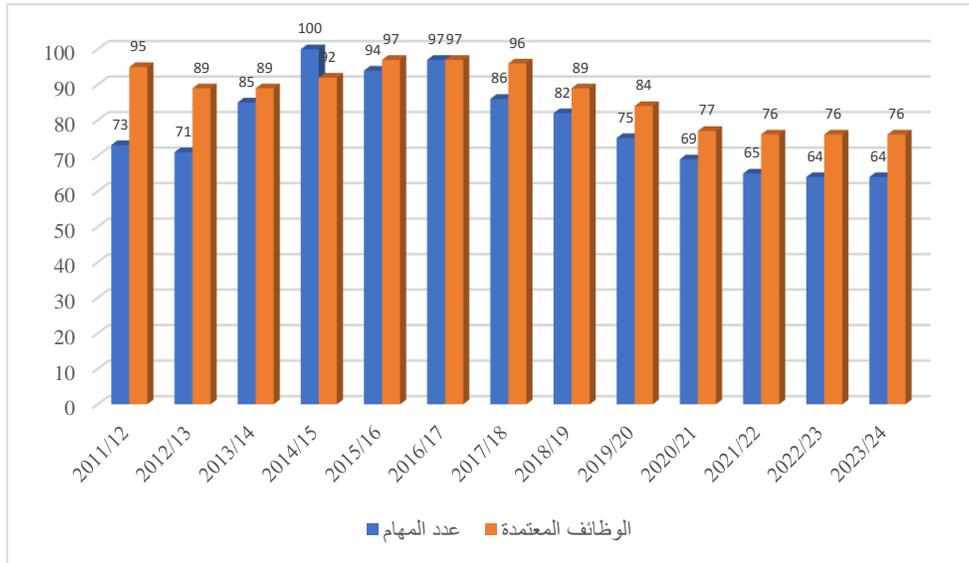
### تحليل الاتجاهات المتعلقة بالمهام/الموارد

13 - كما هو مبين في الشكل الأول، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تعتمد الاضطلاع بنفس عدد المهام (64 مهمة لمراجعة الحسابات) المتصلة بعمليات

حفظ السلام للفترة المالية 2024/2023 التي أجريت خلال السنة المالية السابقة 2023/2022. ومن المتوقع أيضا أن يظل عدد الوظائف كما كان في الفترة المالية السابقة، عند 76 وظيفة بعد أن وصل إلى أعلى مستوى عند 97 وظيفة في الفترة 2017/2016.

الشكل الأول

اتجاهات الموارد فيما يتصل بالمهام/الوظائف في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات



14 - فيما يتعلق بالسنة المالية 2024/2023، أبلغت اللجنة بأن إنجاز 64 مهمة يفترض شغل جميع الوظائف المأذون بها. ومع ذلك، وعلى افتراض أن الشعبة ستحتفظ بمعدل شواغر قدره 10 في المائة، فمن المتوقع أن يبلغ عدد المهام المنجزة 58 مهمة. وترد في المرفق الأول قائمة بالمواضيع الإرشادية المقترحة للمراجعة. ويرد رأي اللجنة بشأن هذه المسألة في الفقرة 11. وستواصل اللجنة رصد هذه الاتجاهات في التقارير والميزانيات المقبلة.

#### الفجوة في القدرات والميزانية المقترحة للفترة 2024/2023

15 - في إطار ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، طلبت اللجنة أن يقدم المكتب تحليلاً للفجوات في القدرات على أساس المخاطر كأساس للاحتياجات من الموارد. وبناء على ذلك، أبلغت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات اللجنة بأنها تتوقع، بالنسبة لميزانية الفترة 2024/2023، وجود فجوة كبيرة في عنتيبي، أوغندا (التي تغطي مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وقرعة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي)، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفيما يتعلق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفقاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ستم إدارة الفجوة الحالية من خلال: (أ) بذل جهود حثيثة لملء الوظائف الشاغرة (لا سيما وأن 3 وظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي شاغرة حالياً)؛ (ب) تحديد فرص العمل مع الأفرقة الأخرى التابعة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات لتعميم تغطية مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مهام أخرى؛ (ج) إعادة تحديد نطاق المهام، إذا لزم الأمر. واقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك سد هذه الفجوة جزئياً بطلب وظيفة جديدة في فئة خ ع -7. غير أن هذا الطلب لم يحظ بالتأييد في مشروع الميزانية. وعلمت اللجنة، من خلال المناقشات التي جرت مع مكتب خدمات

الرقابة الداخلية، أن الفجوة التي تعاني منها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن سدها بملء الشواغر القائمة.

16 - تشير اللجنة إلى الجهود التي بذلتها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في إدارة مواردها للتصدي للمخاطر المحدقة بالمنظمة. ولا تزال اللجنة ترى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ينبغي له أن يعطي الأولوية لملء وظائفه الشاغرة من أجل سد الفجوة في الموارد المتاحة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات في إطار ميزانية حفظ السلام. وتلاحظ اللجنة أيضا أن التقييم الخارجي المقبل للشعبة في عام 2023 قد يوفر منظورا إضافيا بشأن عمليات الشعبة واحتياجاتها من الموارد؛ ومن ثم، تعتزم اللجنة معاودة النظر في هذه المسألة في ذلك الوقت. ولذلك، تؤيد اللجنة الاحتياجات من الموارد على النحو المبين في الجدول أعلاه.

## باء - شعبة التفتيش والتقييم

### تنفيذ خطة العمل

17 - أوصت اللجنة، في الفقرة 24 من تقريرها (A/67/772)، بأن تقوم شعبة التفتيش والتقييم، في جملة أمور، ومن أجل إثبات أهميتها المتواصلة لصانعي القرار، بإصدار تقاريرها بصيغتها النهائية في الموعد المحدد. وخلال المداولات، أُبلغت اللجنة أنه بالنسبة للسنة المالية 2022/2021، كانت هناك ست مهام مقررة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، وتم إنجاز خمس مهام منها في الفترة 2022/2021. وشملت هذه المهام ما يلي: (أ) تقييم مواضيعي للشؤون السياسية في بعثات حفظ السلام؛ (ب) تقييم لنتائج مساهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في مالي؛ (ج) تقييم لنتائج الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (د) تقييم بشأن المرأة والسلام والأمن في البعثات الميدانية، وبخاصة الانتخابات وعمليات الانتقال السياسي؛ (هـ) استعراض التقييم الذي أُجري عام 2019 لمساهمة شعبة الشؤون المدنية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الحد من النزاع المحلي في جنوب السودان، بعد مرور ثلاث سنوات على ذلك التقييم.

18 - أُبلغت اللجنة أنه من المتوقع إنجاز جميع المهام الست المزمع إنجازها خلال الفترة 2023/2022.

19 - تقرر اللجنة بالجهود التي تبذلها شعبة التفتيش والتقييم لإنجاز خطة عملها. وترى اللجنة أيضا أن إنجاز المهام في الوقت المناسب سيحسن المساءلة عن تحقيق النتائج بالنسبة لكيانات المعنية.

20 - وفي إطار البند الثابت المدرج في جدول أعمالها، تلقت اللجنة أيضا معلومات مستكملة عن معدلات الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بشعبة التفتيش والتقييم، لاحظت اللجنة أن قسم حفظ السلام في الشعبة سجل معدل شواغر قدره 15,4 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2022 - وهو أقل بكثير من المعدل البالغ 27,2 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

21 - ونظرا لصغر حجم شعبة التفتيش والتقييم، فإن الشواغر في الشعبة لها تأثير كبير على قدرة الشعبة على تنفيذ خطة عملها. ولذلك، تتني اللجنة على الشعبة للجهود المبذولة لخفض معدل الشواغر

من النسبة العالية البالغة 30 في المائة المبلغ عنها في عام 2020. وتهيب اللجنة بالشعبة أن ترصد عن كثب معدل شواغرها وأن تتخذ إجراءات سريعة لملء الشواغر المتبقية.

#### تحليل الفجوة في القدرات والميزانية المقترحة

22 - خلافا لخطط العمل السابقة، حيث لوحظ أن خطة عمل شعبة التفتيش والتقييم قائمة على المخاطر، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالنسبة لعام 2023، إلى أن خطة العمل حُسبت بالتركيز على عناصر الميزانية الموضوعية القائمة على النتائج المتعلقة بالبعثات، وعلى المواضيع الشاملة لعدة قطاعات. وفي هذا الصدد، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن شعبة التفتيش والتقييم حددت 46 وحدة قابلة للتقييم: 26 عنصرا من عناصر الميزنة القائمة على النتائج في 12 بعثة و 20 موضوعا شاملا.

23 - وبينما تسلم اللجنة بأن عملية الميزنة القائمة على النتائج تشكل أساسا معقولا للتخطيط للعمل، فإنها ترى أنها ينبغي ألا تكون الأساس الوحيد. ولذلك، توصي اللجنة بأن تدرج شعبة التفتيش والتقييم الافتراضات القائمة على المخاطر في التوصل إلى خطة عملها، كما كان الحال في مقترحات الميزانية السابقة. وتؤكد اللجنة من جديد أيضا أنه ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مواصلة بذل الجهود لمواءمة عمله مع أولويات إطار الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة.

24 - وأبلغت اللجنة بأنه كي يتم تغطية مجموعة شاملة تتضمن 46 موضوعا على مدى دورة مدتها ثماني سنوات، فإن ذلك يتطلب ما يقرب من ستة تقييمات في السنة. وبافتراض أن متوسط مدة التقييم هو 12 شهرا مع تعيين مُقيمين اثنين لكل تقييم، فإن ذلك سيؤدي إلى احتياج سنوي قدره 11,5 موظفا. وتم تزويد اللجنة بقائمة من ست مهام يتعين إنجازها في السنة المالية 2024/2023.

25 - وفي إطار الافتراضات المذكورة أعلاه، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه نظرا لأن ملاك الموظفين الحالي لميزانية شعبة التفتيش والتقييم في إطار حساب الدعم يبلغ تسعة موظفين، فإنه يتوقع وجود فجوة في القدرات قدرها 2,5 وظيفة. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك إلى أن ذلك يفترض شغل الوظائف بنسبة 100 في المائة (أي شغل جميع الوظائف التسع لمُقيمي عمليات حفظ السلام). ووفقا لشعبة التفتيش والتقييم، هناك ثماني وظائف مشغولة حاليا، والعمل جار لاستخدام من يشغل وظيفة واحدة.

26 - وتابعت اللجنة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بخصوص ما تعترض شعبة التفتيش والتقييم القيام به فيما يتعلق بالفجوة المحددة في القدرات. وردا على ذلك، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأنه لم يطلب موارد إضافية لشعبة التفتيش والتقييم بسبب اشتراط المنظمة المتعلق بقابلية التوسع الذي يستلزم تخفيض الميزانيات في إطار حساب الدعم بالتناسب مع تخفيض عدد بعثات حفظ السلام وميزانياتها. وتتوقع شعبة التفتيش والتقييم أنه في الفترة من 2024/2023 فصاعدا، مع احتمال حدوث تغيير في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من بعثة لحفظ السلام لتصبح بعثة سياسية خاصة، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التقليل في الميزانية في إطار حساب الدعم. وتعترض شعبة التفتيش والتقييم معالجة الفجوة الحالية من خلال الاختيار الاستراتيجي لمواضيع التقييم واللجوء إلى جمع البيانات عن بعد. وبالإضافة إلى تقليص عبء العمل، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الشعبة ستنتظر نتائج التقييم الخارجي المسئتمل لجودة وظيفة التفتيش والتقييم، المقرر إجراؤه خلال الفترة 2024/2023، قبل أن تستعرض مرة أخرى استجابتها للفجوة القائمة في القدرات، بما في ذلك إمكانية طلب موارد إضافية.

27 - وتحيط اللجنة علماً بقرار مكتب خدمات الرقابة الداخلية معالجة الفجوة في قدرات شعبة التفتيش والتقييم من خلال الاختيار الاستراتيجي للمهام وتقليص خطة عملها - في انتظار نتائج التقييم الخارجي للجودة. وفي ضوء ما تقدم، تؤيد اللجنة الاحتياجات من الموارد على النحو المبين في الجدول 1.

## جيم - شعبة التحقيقات

28 - عند استعراض ميزانية حساب الدعم لشعبة التحقيقات، ظلت اللجنة تضع في اعتبارها مبادرة الأمين العام للإصلاح، التي دعا في إطارها، في جملة أمور، إلى تعزيز المساءلة. وركزت اللجنة أيضاً على معدلات الشواغر والوقت الذي تستغرقه شعبة التحقيقات لإتمام مختلف التحقيقات. وتدرك اللجنة أيضاً موقف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن خطة القوة العاملة/تحليل القدرات، وتحليل الموارد فيما يتعلق بشعبة التحقيقات، هي أمور تستند إلى حافظة التحقيقات بأكملها أكثر من استنادها إلى مصدر التمويل.

## تنفيذ خطة العمل

29 - أبلغت اللجنة بأن تنفيذ خطة عمل شعبة التحقيقات قد استمر النظر فيه في سياق الاتجاهات في حجم الحالات وقدمها والوقت اللازم لإنجازها. وأشارت شعبة التحقيقات إلى أن إجمالي الحالات الواردة ظل يرتفع، حيث انتقل من 1 313 حالة في عام 2021 إلى 1 393 حالة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعلاوة على ذلك، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عدد الحالات المفتوحة (بعد انخفاضه منذ عام 2019) قد ارتفع بشكل كبير إلى 373 حالة في عام 2022. وهذا يتماشى مع انخفاض في إغلاق الحالات من 516 حالة أغلقت في عام 2021 إلى 447 حالة أغلقت في عام 2022.

30 - وانخفض متوسط الوقت اللازم لإنجاز الحالات من حوالي 12,9 شهراً، وهو المتوسط الذي جرى الإبلاغ عنه في عام 2021، إلى المتوسط البالغ 10,6 شهراً في عام 2022. وعلى الرغم من استمرار بعض العوامل التي أثرت على متوسط معدل الإنجاز، من قبيل معدلات الشواغر، تلاحظ اللجنة أن الاتجاه الحالي يمثل تحسناً كبيراً عن العام الماضي - خاصة وأن حجم الحالات قد ازداد. وعلى الرغم من التقدم المذكور أعلاه، ترى اللجنة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

31 - وفيما يتعلق بحالة الشواغر، أبلغت اللجنة بأن الشواغر في شعبة التحقيقات فيما يتعلق بحفظ السلام ظلت ثابتة عند نسبة 24,6 في المائة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن ناحية أخرى، ظل المعدل العام للشواغر في شعبة التحقيقات مرتفعاً عند 28,7 في المائة.

32 - ونظراً لارتفاع معدل دوران الموظفين في شعبة التحقيقات، وهو ما أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات الشواغر، لا تزال اللجنة ترى أن الإدارة النشطة للشواغر في الشعبة ينبغي أن تظل عملية مستمرة ذات أولوية عليا. وتوصي اللجنة أيضاً بأن يستخدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية آليات توظيف بديلة لمعالجة هذه المسألة. وستواصل اللجنة رصد معدل الشواغر في الدورات اللاحقة.

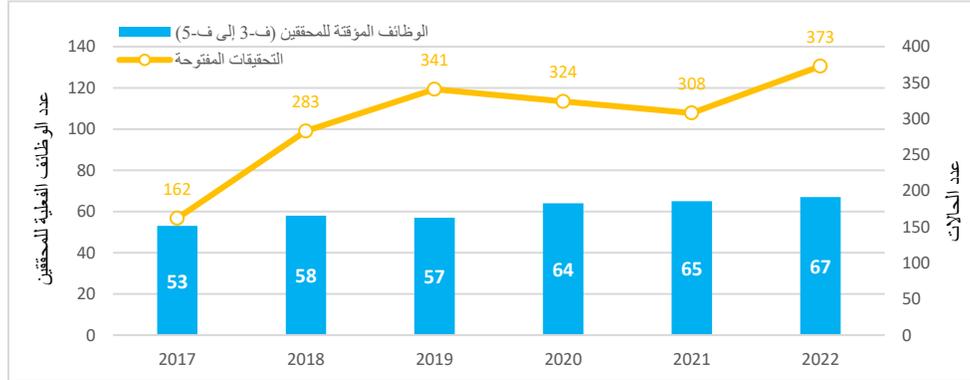
## تحليل الفجوة في القدرات والميزانية المقترحة

33 - فيما يتعلق بالفجوة في القدرات للفترة 2023/2024، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن الفجوة في قدرات شعبة التحقيقات تستند إلى كون الزيادة في التحقيقات المفتوحة قد فاقت بكثير الزيادة في الموارد. ففي عام 2022، زاد عدد التحقيقات المفتوحة بنسبة 21 في المائة (65 تحقيقاً) عن مستويات عام

2021، بينما زاد عدد الوظائف بنسبة 3 في المائة فقط (موظفان). ولتوفير مزيد من السياق، عرض على اللجنة تحليل للاتجاهات على مدى ست سنوات يبين أنه اعتباراً من عام 2017، زاد عدد الحالات المفتوحة بنسبة 130 في المائة، منتقلاً من 162 إلى 373 حالة، في حين زاد عدد الموظفين بنسبة 26 في المائة، منتقلاً من 53 إلى 67 موظفاً (انظر الشكل أدناه).

#### الشكل الثاني

#### الاتجاه في عدد الحالات وملاك الموظفين في شعبة التحقيقات



34 - وأبلغت اللجنة بأنه مع وجود هدف يتمثل في أن ينجز كل محقق ستة تحقيقات وتكون لديه خمسة تحقيقات مفتوحة كل سنة، فإن شعبة التحقيقات ستكون لديها فجوة في القدرات، سواء وجدت وظائف شاعرة أو لم توجد. وبافتراض شغور 10 وظائف و 10 وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة، يتوقع أن تبلغ هذه الفجوة ثماني وظائف.

35 - وأبلغت اللجنة كذلك بأنه من أجل سد الفجوة في القدرات، أبدت الملاحظات التالية: (أ) الفجوة موجودة فقط في منطقة أفريقيا؛ (ب) 73 في المائة من جميع التحقيقات تُمول من ميزانية حساب الدعم؛ (ج) 76 في المائة من عدد الحالات تتعلق بحساب الدعم. ولمعالجة الثغرة، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن شعبة التحقيقات ستتركز تبعاً لذلك على ما يلي: (أ) تنفيذ خطة عمل التقييم الخارجي؛ (ب) تحسين عملية ضمان الجودة، بما في ذلك عن طريق معالجة تراكم التحقيقات؛ (ج) مواصلة التوظيف النشط؛ (د) تنفيذ نظام جديد لإدارة الحالات لتحسين الكفاءة وتعزيز مراقبة الأداء وإعداد التقارير.

36 - بعد استعراض خطة عمل شعبة التحقيقات، وبعد التوضيحات اللاحقة المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي تبين أن المكتب يعترض الانتهاء من استعراضات التقييم الخارجي قبل تقديم طلب للحصول على موارد إضافية، تؤيد اللجنة مستويات الموارد كما عرضها المكتب.

## رابعاً - خاتمة

37 - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير الذي يتضمن تعليقاتهم وتوصياتهم لكي تنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة.

(توقيع) عمران فانكر

رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) جانيت سانت لورنت

نائبة رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) دوروثي برادلي

عضوة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) أنطون كوسيانينكو

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) سوريش راج شارما

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

قائمة أولية بعمليات المراجعة المقترحة لأنشطة حفظ السلام لتقوم بها شعبة المراجعة  
الداخلية للسنة المالية 2024/2023\*

مكتب مراجعة الحسابات الإقليمي في الشرق الأوسط

- 1 - مراجعة التخطيط الاستراتيجي والأداء التنظيمي في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- 2 - مراجعة مشتريات العتاد الجوي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 3 - مراجعة الخدمات الطبية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 4 - مراجعة التخطيط الاستراتيجي والأداء التنظيمي في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
- 5 - مراجعة إدارة العقود في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 6 - مراجعة وظيفة الإعلام في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 7 - مراجعة إدارة حصص الإعاشة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 8 - مراجعة إدارة السجلات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 9 - مراجعة إدارة أداء سلسلة الإمداد في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

- 1 - مراجعة إدارة الوقود واستخدامه
- 2 - مراجعة تنفيذ إطار تفويض السلطة
- 3 - مراجعة أنشطة مراقبة الحركة
- 4 - مراجعة توظيف واستخدام المتعاقدين المستقلين
- 5 - مراجعة سلامة الطيران
- 6 - مراجعة عمليات المخازن
- 7 - مراجعة إدارة النفايات وحماية البيئة

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

- 1 - مراجعة أنشطة مركز العمليات المشتركة
- 2 - مراجعة تنفيذ إطار تفويض السلطة
- 3 - مراجعة السلامة والأمن
- 4 - مراجعة مدى الاستعداد للدعم الانتخابي
- 5 - مراجعة أنشطة الدعم فيما يتعلق بالألغام

\* القائمة إرشادية وقابلة للتغيير نتيجة عوامل مختلفة.

- 6 - مراجعة عملية الإدارة المركزية للمخاطر
- 7 - مراجعة التعاقد مع فرادى المتعاقدين والاستشاريين واستخدامهم

#### بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 1 - مراجعة إدارة الوقود
- 2 - مراجعة استراتيجية الإعلام والتواصل
- 3 - مراجعة تخطيط وتنفيذ الانتقال المتكامل
- 4 - مراجعة تنفيذ إطار تفويض السلطة
- 5 - مراجعة المشتريات المحلية
- 6 - مراجعة إدارة العقود
- 7 - مراجعة حسابات برنامج السلامة والصحة المهنية
- 8 - مراجعة السلامة والأمن

#### مكتب مراجع الحسابات المقيم (عنتيبي، أوغندا)

- 1 - مراجعة حسابات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
- 2 - مراجعة أنشطة الإلحاق بالعمل وإنهاء الخدمة في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي
- 3 - مراجعة إدارة الوقت والحضور والانصراف في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
- 4 - مراجعة العمليات الجوية وسلامة الطيران في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
- 5 - مراجعة عمليات المخازن في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

#### بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

- 1 - مراجعة أنشطة الدوريات العسكرية
- 2 - مراجعة تعيين الموظفين الدوليين
- 3 - مراجعة حسابات الصندوق الاستئماني لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
- 4 - مراجعة بناء القدرات والدعم للشرطة الوطنية لجنوب السودان
- 5 - مراجعة التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ
- 6 - مراجعة تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء
- 7 - مراجعة سلامة الطيران
- 8 - مراجعة تفويض السلطة
- 9 - مراجعة المشتريات المحلية

## 10 - مراجعة حسابات برنامج الدعم الانتخابي

## مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

- 1 - مراجعة السلامة والأمن في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 2 - مراجعة الصحة والسلامة المهنية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 3 - مراجعة إدارة شؤون الموظفين الوطنيين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 4 - مراجعة تنفيذ إطار تفويض السلطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 5 - مراجعة سلامة الطيران في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 6 - مراجعة إدارة الوقود في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

## تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- 1 - مراجعة أمن البريد الإلكتروني في الأمانة
- 2 - مراجعة نظم إدارة الهوية في الأمانة العامة
- 3 - مراجعة حزمة برامجيات الدعم الميداني
- 4 - مراجعة تطبيق "المعسكر الذكي" ("Smart Camp") وبرنامج Unite لرصد البنى التحتية الميدانية عن بعد في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
- 5 - مراجعة أمان نظام Share Point

## قسم مراجعة حسابات حفظ السلام في المقر

- 1 - مراجعة النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء
- 2 - مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- 3 - مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
- 4 - مراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان
- 5 - مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

## أقسام مراجعة الحسابات في المقر

- 1 - مراجعة مشتريات العتاد الجوي في الأمانة العامة
- 2 - مراجعة إدارة مخزونات النشر الاستراتيجي

## المرفق الثاني

## موجز مهام شعبة التفتيش والتقييم للفترة 2024/2023

من المتوقع إنجاز ستة تقييمات في الفترة 2024/2023:

- 1 - تقييم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (يحدد لاحقاً عنصر الميزنة القائمة على النتائج)
- 2 - تقييم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يحدد لاحقاً عنصر الميزنة القائمة على النتائج)
- 3 - تقييم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (يحدد لاحقاً عنصر الميزنة القائمة على النتائج)
- 4 - التقييم المواضيعي لمسألة الأطفال والنزاع المسلح في عمليات حفظ السلام
- 5 - التقييم المواضيعي للاتصالات الاستراتيجية في عمليات حفظ السلام
- 6 - استعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتقييم عام 2019 لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في عمليات السلام